عالية من الإتقان والضبط، والذي يدرك قيمه ويكتشف المعوقات التي تحول بينه وبين ذلك الإدراك والذي يوفر لأعضائه المزيد من الحرية.

إن خلق بيئة غير آمنة يعني أول ما يعنيه إحداث تأثير سلبي على سلطة التحكم وشل قدرتها على جعل الأفراد يمتثلون للمعايير المقبولة، فهي السلطة القادرة على خلق حالة الامتثال للمعايير الاجتماعية[1]. إن فقدان المعايير هي فكرة تقابل فكرة التماسك الاجتماعي، فكما إن الأخير يعتبر حالة من التكامل الإيديولوجي الجماعي فان فقدان المعايير هو حالة من الخلط واللبس وانعدام الأمن.

إن حالة اللا أمن في العراق مهما كانت خطورتها هي في الواقع نتاج الاختلالات البنيوية الناجمة عن ظروف الاحتلال. لذا نجد البعض يحاول أن يضفي حتى على السلوك المنحرف والجريمة صفة سياسية، بما في ذلك السلوك ألتدميري الذي طال البنى والمؤسسات العراقية. إن سرقة المصارف ومكاتب الدوائر الرسمية والمستشفيات وسرقة أعمدة الكهرباء وحتى سرقة السيارات وتهريبها خارج القطر، تصور كما لو كانت (نشاطا سياسيا) وبذلك تنشأ لدى البعض فلسفة تبريرية لهذا النمط من السلوك المنحرف.

إن ما نجده اليوم في العراق حالة من الفوضى، وهي بالمعنى العلمي الدقيق انعدام السلطة، وتدهور في آليات التفاعل والشفافية بين قمة الهرم وقاعدته. وكان ابن خلدون قد ذكر في مقدمته الشهيرة (وتبقى الرعايا في مملكتهم كأنهم فوضى دون حكم، والفوضى مهلكة للبشر مفسدة للعمران). ألفوضى وانعدام الأمن إذن هي كل اختلال في أداء الوظائف العضوية الاجتماعية من جراء فقدان أجهزة الدولة أو نقصان في التوجيه أو التنظيم مع ما ينتج عن ذلك من أوضاع)[2].

المبحث الثاني

أبعاد الحرب على الحاجات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي

(1)Fichter, J., Sociology, Chicago, 1957, P .363 .

(2) اليونيسكو، معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، 1975، ص454.

تعد الحاجات من ابرز العوامل الموجهة للسلوك الإنساني- ويقصد بالحاجة افتقار إلى شيء ما إذا وجد حقق الإشباع والرضا والارتياح للكائن الحي، وهي شيء ضروري اما لاستقرار الحياة نفسها (حاجة فسيولوجية) أو للحياة بأسلوب أفضل (حاجة نفسية واجتماعية) والحاجات توجه سلوك الكائن الحي سعياً لإشباعها، طالما تميز هذا السلوك بأنه سلوك مسبب، أي يخضع للسبب، فما من سلوك إلا وله أسبابه المتنوعة، كذلك انه يسعى لتحقيق غاية معينة أو إشباع حاجة محددة [1].

إن الحاجات غالباً ما تكون عامة في المجتمع البشري، أي يشترك فيها جميع الناس، ولكن الأسلوب الذي تشبع به يختلف لحد كبير من فرد لآخر. مثل تفضيل الطعام، اختيار شريك الزواج، واختيار المهنة، كما تختلف الأهمية النسبية للحاجات من شخص لآخر، بل كذلك في داخل الفرد ذاته من وقت لآخر[2].

ولعل إبراز المجتمع كحقيقة موضوعية تعلو على الأفراد وتسبقهم في الوجود، وتفرض عليهم الزامتا معيناً، وتحدد أنماط سلوكهم موضع معارضة من عدد من علماء الاجتماع أمثال (تارد) وأساس حجة المناصرين للفرد، أن حاجة الفرد إلى المجتمع ليعيش وحاجة المجتمع إلى الفرد ليستمر في الوجود حقيقة في الدرجة الأولى من الأهمية، ومن اجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية، الإنسان كائن اجتماعي ثقافي يعيش في مجتمع وهو لذلك يجد نفسه مرتبطا بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين انه يخلق الثقافة التي تؤثر بدورها في حياته في المجتمعان التفاعل الذي يعتبر العملية الجماعية الأساسية هو الذي يشكل العامل المركزي في كل الحياة الاجتماعية وتظهر أهمية التفاعل حين ندرك انه يكمن وراء كل تنظيم للأنساق السلوكية من الذات إلى المجتمع.

وإذا كان التفاعل الاجتماعي يتم عن طريق وسائل الاتصال المختلفة واذا كان الطفل الوليد يؤهل لحياة المجتمع عن طريق عملية التفاعل التي نطلق عليها اسم التنشئة الاجتماعية كان علينا أن نبحث صور هذا التفاعل المتكررة والعامة التي يسميها علماء الاجتماع العمليات الاجتماعية الاضطرارية [3].

(1) محمد صفوح الأخرس، السلوك الجمعي اتجاهات نظرية ودروس تطبيقية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (11)- العددان (43-44)،1995، ص16.

(2) حلمي المليجي، علم النفس المعاصر،الطبعة الثانية،دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 104.

(3) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985، ص23.

سبق وان أوضحنا أن الحرب اثر سلبا على القيم الاجتماعية مما أفقدتها القدرة على ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وان التفكك الاجتماعي يعني فشل النظام الاجتماعي في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي الى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية فالفرد في المجتمع العراقي نتيجة للحروب والظروف التي عصفت به أصبح يعاني من أمراض نفسية تتمثل في صعوبة إيجاد الذات الاجتماعية في المجتمع مما اضطر الى الهجرة الى بلدان مجاورة بحثا عن الذات وتحقيق للحاجات الاجتماعية التي فقدها في مجتمعه، وخاصة تحقيق الذات، والمكانة الاجتماعية.

إذ تأثر السلم الاجتماعي في المجتمع العراقي والقيم الاجتماعية في تحديد مكانة الفرد بالحروب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في البلد، فتارة نرى فئة سكانية تترأس هرم السلم الاجتماعي بسبب ظروف اجتماعية واقتصادية خدمتها، وتارة نرى تلك الفئة تتذيل السلم الاجتماعي للمكانة الاجتماعية في المجتمع بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

هذا بدوره أربك الفرد العراقي خاصة الفئة المثقفة فمر بالعراق زمن كانت الفئة المثقفة أكثر الفئات السكانية تهميشا في المجتمع وكانت تعاني من تدهور الوضع الاجتماعية أكثر من معاناتها من التدهور الاقتصادي، مما اضطر اغلبهم الى الهجرة الخارجية لإيجاد الذات والمكانة الاجتماعية.

من الحاجات الاجتماعية الأخرى التي أثرت فيها الحرب الحاجة الى العمل فالحرب أثرت سلبا على الفئة السكانية الأكثر نشاطا وهي (15-45) سنة، هذه الفئة السكانية التي تطلق عليها الفئة العاملة أو النشطة اقتصاديا أو القوى البشرية، فاغلب هذه الفئة الآن تعاني من عدم توفر العمل (البطالة) البدنية والتعليمية والاجتماعية، مما اثر ذلك على الوضع النفسي لتلك الفئة وخاصة من الشباب منهم الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية لان عادة ما ينظر المجتمع إلى (العاطل عن العمل) نظرة متدنية تضعه في احراج من اسرته وأقرباءه، مما قاد بعض الشباب إلى الانخراط في مزاولة الأعمال الإجرامية (القتل، السلب، السرقة)،والبعض الأخر اتجه إلى (المخدرات والتحشيش)، والبعض الأخر (هاجر بحثا عن العمل)، هذا بدوره اثر بشكل سلبي على الواقع الديموغرافي للمجتمع العراقي من ناحيتين هما:-

- الناحية الأولى (تأخر سن الزواج) بسبب عجز الشباب من تسديد مطاليب الزواج.

- الناحية الثانية (ارتفاع عد النساء عن الذكور) وذلك بسبب موت الشباب في الحروب وأعمال العنف، والهجرة الخارجية.

انعكس ذلك على التفاعل الاجتماعي بين سكان المجتمع، ففشل النظام الاجتماعي من القيام بدوره الطبيعي في تحقيق الحاجات وديمومة التفاعل بين فئات المجتمع، لان كل نظام اجتماعي يتكون من عدد من المراكز الاجتماعية المترابطة نحو تحقيق الأهداف، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من وجود تفاعلات اجتماعية بين افراد المجتمع من خلال أدوارهم الاجتماعية، فعندما لا يحقق الفرد دوره بشكل سليم فان التفاعل الاجتماعي لا يتحقق بشكله الطبيعي وهذا يعني ان تلبية حاجات الأفراد ينعكس سلبا وإيجابا في ممارسة أدوارهم ومن ثم في التفاعل الاجتماعي، وهذا ما حصل لسكان المجتمع العراقي نقص الحاجات وخاصة الحاجات الاجتماعية للأفراد انعكس سلبا على أدوارهم وبالتالي على عمليات التفاعل الاجتماعي في المجتمع.

وما بقي أن نذكره في هذا الجانب أن البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي تأثر بالحرب وخاصة إن الحروب الأخيرة كانت تستهدف البناء الاجتماعي وتغيير القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي، مما أدى إلى حدوث توترات داخلية وانحرافات سلوكية انعكس سلبا على الأداء الوظيفي للنسق الاجتماعي في العراق، تلك التوترات والانحرافات كانت العامل الضاغط على تماسك المجتمع أو تدعيم النسق الاجتماعي النسق الاجتماعي وتحقيق التفاعل الاجتماعي، سواء كانت تلك الوظائف كامنة أو ظاهرة، فان فلا شك ان فشل النظام الاجتماعي في السيطرة على تلك الانحرافات والتعامل معها واستيعابها يعد مشكلة اجتماعية لأنه يهدد تصعيد التوترات إلى انفجارات لا على مستوى النسق الاجتماعي فحسب وإنما قد تمتد آثاره إلى بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى وتهدد النظام الاجتماعي بالكامل، يدلل ذلك على عجز النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه وتحقيق متطلباته الوظيفية التي تربطه بالأنساق الأخرى في المجتمع فتتحول التوترات إلى مشكلات اجتماعية تمتد أثارها إلى بقية الأنساق الاجتماعي فتسود حالة التفكك الاجتماعي وضمور التفاعل الاجتماعي[1].

(1) كامل جاسم المرياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكولوجي، مصدر سابق، ص17